

أهمية الاستثمار في تطوير التنمية الاقتصادية

- دراسة حالة الدول العربية -

The importance of Investing in the development of Economic development

- Case Study of Arab Countries-

بھوري نبيل¹

¹ جامعة خميس مليانة، الجزائر، nabilbahouri@hotmail.fr

تاريخ النشر: 31-05-2019

تاريخ القبول: 20-04-2019

تاريخ الاستلام: 05-02-2018

ملخص:

إن موضوع الاستثمار ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية من الموضوعات الهامة المرتبطة بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية وبالتبعية تأثيرها المباشر في امتصاص البطالة، وتقليل نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الموازين الاقتصادية الكلية، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: الاستثمار، التنمية الاقتصادية، تطوير التنمية، الدول العربية.

تصنيف JEL: O1 ، E22 ، F21

Abstract:

The issue of investment and its role in achieving economic development is one of the important issues related to competitiveness in attracting foreign direct investment as a main source of financing investments in productive and service sectors in light of the scarcity of local resources and consequently its direct impact in absorbing unemployment, reducing poverty in society, In the context of the policy of diversifying the production base and substituting imports, and expanding the volume of exports in order to achieve an economic surplus in the macroeconomic balances, and thus achieve an increase in the rate of economic growth..

Keywords: Investment, Economic Development, development, Countries Arab.

JEL Classification: O1, E22, F21.

1. مقدمة:

لقد أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة، وهذه التطورات صاحبها تطور مماثل في دراسة الاستثمار ومجالاته المختلفة لذا تظهر أهمية دراسة هذا الموضوع خصوصاً للبلدان العربية التي عليها الاهتمام أكثر علمياً وعملياً بموضوعات مجالات وأدوات الاستثمار الأكثر موائمة وتحقيق النمو لهذه المجتمعات من خلال التحسين من كفاءة هذه الاستثمارات يقصد تعظيم العوائد المحققة بإتباع طرق تضمن زيادة الادخار لدى المواطنين ومن ثم توجيه المدخرات نحو مجالات الاستثمارات المختلفة واختيار الأدوات التي تساهم في خلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني.

لقد تعاضمت أهمية النشاط الاستثماري في العالم خلال العقود الأخيرة بالنظر لما أصبح يمثل من مورد اقتصادي هام يضاهي واردات النشاطات الاقتصادية التقليدية، بل إن مداخيل الأنشطة السياحية أصبحت تمثل المورد الرئيسي لعدد من الدول كمصر وتونس ولبنان وسنغافورة على سبيل المثال.

ولم يعد النشاط الاستثماري مقتصر على فكرة الربح التي كانت سائدة في العهود الماضية، بل إن الدوافع والمداخل فيه تعددت من سياحة ترفيهية، علمية ودينية... وهو ما كان دافعا للاتجاه نحو تنمية هذا القطاع والاهتمام بالمحافظة على مقدراته، بما يحفظ استمرارية هذا المورد وديمومته.

وأمام حتمية تنويع الاقتصاديات في الدول العربية والبحث عن بدائل أخرى تخفف من التبعية للريع البترولي خصوصا مع تراجع المداخيل المتأتية منه مؤخرًا، وتجلي ذلك من خلال زيادة الاستثمارات فيه وتبني برامج استثمارية ضخمة ذات القطاع الاستراتيجي من أجل التخلص من الاقتصاد الريعي وخلق بدائل تنموية خارج القطاع النفطي.

وتعد المشاريع الاستثمارية من أكثر المشاريع جلبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين، مما يساهم في التنمية الاقتصادية للبلدان من خلال زيادة إيرادات المالية، والمساهمة في فتح مناصب الشغل، والحصول على العملة الصعبة.... وفي ظل هذه التحولات نتساءل عما إذا الاستثمارات في الدول العربية قد أثبتت فعاليتها مقارنة بالحكومة التقليدية مما سيسمح لها بأخذ مكانتها المنشودة. وعليه يمكن طرح الإشكالية الآتية:

1.1. الإشكالية:

ما هي أهمية الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية؟

للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة سوف نعالج الموضوع من خلال المحاور الآتية:

- أولاً: المفاهيم المتعلقة بالاستثمار
- ثانياً: دور الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية
- ثالثاً: واقع وأفاق الاستثمار في الدول العربية وأهميته الاقتصادية.

يتغير مفهوم الاستثمار بحسب طبيعة الشخص لأن مفهومه بالنسبة للمحاسب ليس هو بالنسبة للاقتصادي أو المالي وتعددت المفاهيم حول الاستثمار والتي كان ظهورها نتيجة التقدم التكنولوجي الذي شهدته هذا العصر، وقد حظيت باهتمام كبير نتيجة لأهمية هذا الموضوع في العصر الحالي.

2. مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي

يمكن تعريف الاستثمار بأنه: " استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها¹.

2.2 مفهوم الاستثمار في الإدارة المالية والمحاسبية:

يعرف الاستثمار على أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح. و ذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة، ولفترة زمنية محددة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية، للأموال المستثمرة. و تعوض عن عامل المخاطرة الموافق للمستقبل².

3.2 التمييز بين الاستثمارات والمضاربة:

يمكن التمييز بينهما من خلال النقاط الآتية:

- إن الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح.
- أما المضاربة هي توظيف مال بهدف تحقيق العائد أو الربح "نقص الشيء".
- لكن يمكن التمييز بين المفهومين على أساس المخاطرة، إذن أن المضاربة هي اقتراض المخاطرة العالية للحصول على الأرباح وهي المراهنة بالأموال للحصول على الأرباح.
- كما يمكن التمييز حسب الحافز، إذ أن المضارب يقدم على المتاجرة في أسواق الاستثمار، نجد أن قرارات الاستثمار تبني عادة على مؤشر العائد، أما المضاربة فتبني على مؤشر التداول³.

4.2 مبادئ الاستثمار:

حتى يتوصل المستثمر إلى الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة لا بد من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة وهي⁴:

1.4.2 مبدأ الاختيار:

- نظرا لتعدد المشاريع الاستثمارية و اختلاف درجة مخاطرها، فإن المستثمر الرشيد دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناء على ما لديه من مدخرات، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيًا في ذلك ما يلي:
- يحصر البدائل المتاحة ويحددها ،
 - يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بتحليل الاستثماري
 - يوزي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل،
 - يختار البديل الملائم حسب المعايير و العوامل التي تعبر عن رغباته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة، أن يستعين بالوسطاء الماليين.

2.4.2 مبدأ المقارنة:

وهنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهرى لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر حسب وجهة المستثمر وكذا مبدأ الملائمة.

3.4.2 مبدأ الملائمة:

بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية وأدواتها، وما يلاءم رغبات وميول المستثمر وكذا دخله وحالاته الاجتماعية، يطبق هذا المبدأ بناء على هذه الرغبات والميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، والتي يكشفها التحليل الجوهرى والأساسي وهي⁵:

- معدل العائد على الاستثمار
- درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار

- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.

4.4.2 مبدأ التنوع:

وهنا يلجأ المستثمرون إلى تنوع استثماراتهم، وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقاً، نظراً للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون، مما يصعب عليهم انتهاج وتطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع.

5.2 أهداف الاستثمار الأجنبي:

إن الأهداف التي تسعى الدولة المضيفة إلى بلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي هي كالتالي:

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

- الاستغلال والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية والمتوفرة لهذه الدول.

- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.

- خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.

- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية الأخرى.

- تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي تعاني من الكساد الاقتصادي وإن الاستثمار الأجنبي يساعد كلا الإدارتين على تحقيق أهدافها وهو ما يقدم على الأقل من حيث المبدأ الفرص لكل شريك للاستفادة من الميزات النسبية للطرف الآخر. فالشركاء المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلي واللوائح والروتين الحكومي وفهم أسواق العمل المحلية وربما بعض الإمكانيات الصناعية الموجودة بالفعل، ويستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا تكنولوجيات الصناعة والإنتاج المتقدم والخبرة الإدارية وأن يفتحوا فرص الدخل إلى أسواق التصدير.

3. تعريف التنمية:

هي مجموعة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية، تتضمن تحقيق زيادة حقيقية مضطردة في الناتج الإجمالي ورفع مستمر لدخل الفرد الحقيقي كما تهدف إلى تحقيق توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه⁶.

فهي العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي، ويعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة متوسطة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء⁷.

وهناك عدة عوامل أخرى تنفرد بها عملية التنمية وتتمثل في:

- تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي.

- تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وهذا الأمر كثير ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي.

- ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولوية لتلك السلع الأساسية، المواد الاقتصادية.

1.3 الفرق بين النمو والتنمية:

نتيجة التقارب بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية فإننا لا نستطيع فهم مصطلح بمعزل عن الآخر، فيعني النمو الاقتصادي مزيداً من الناتج بينما تتضمن التنمية زيادته وكذلك تنويعه فضلاً عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يمر بها الإنتاج، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد من المدخلات التي تؤدي إلى مزيد الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الغاية الإنتاجية، فإن التنمية الاقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج، وبالتالي فالتنمية إذن أوسع مضمونها من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى كذلك لتنويع مصادر الدخل فيه، إذ يرى بونيه " أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسيع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويراً فعالاً وواعياً، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة⁸.

2.3 أهداف التنمية الاقتصادية:

تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحقيق ما يلي⁹:

- إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الشعب.
- تحويل البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- إعادة توجيه العلم والتكنولوجيا لخدمة الإنسان.
- تحقيق تنمية مدعمة ذاتياً ومنسجمة مع البيئة.

حيث يعتبر الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية، وفي كميته، وكيفية هذا النمو من ناحية أخرى. أي أن معدل النمو المطلوب، يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وهذا يتوقف على القدرة في توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات بالاستثمار في أي بلد وبالتبعية التأثير في حجم الاستثمارات المطلوبة من المصادر الداخلية والخارجية¹⁰.

وفي هذا السياق يتبين لنا أن هناك حلقات متواصلة توصلنا إلى نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي ظاهرة ديناميكية تتمثل في تغير كمي لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية من فترة إلى أخرى.

3.3 متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية:

لتحقيق التنمية المتوازنة للتنمية الاقتصادية عدة شروط أهمها¹¹:

- وجود الحرية والاستشارية.
- تطوير صناعي وحرفي.
- تنمية زراعية متلائمة.
- توزيع سليم للسلع الغذائية.
- سهولة الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية.
- توفير العمل بأجور عادلة أو مبادرة شخصية.
- وضع معونات اجتماعية للمحتاجين إليها من بيت المال.
- إشاعة روح التكافل والتضامن الاجتماعي.

4. واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية:

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار¹².

سيتم استعراض أهم الأوضاع الماضية والحالية والتي لها الأثر الكبير على مناخ الاستثمار كالأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية والقانونية والتي تشكل في مجملها حسب ما ذكرنا سابقاً الدعامة الحقيقية لجذب وتشجيع الاستثمارات. سنتناول هنا الواقع الحقيقي لمناخ الاستثمار في الوطن العربي كما يلي¹³:

1.4 الأوضاع السياسية:

معروف أن الاستقرار السياسي يعتبر عنصر هام من عناصر جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية واقصد هنا بالاستقرار السياسي الداخلي والخارجي أي أن يكون الأمن الداخلي مستتباً ومستقراً بدون وجود قلاقل واضطرابات ومظاهرات وعصيان مدني والأمن الخارجي يقصد به عدم وجود مشاكل حدود بين الدول.

فمن خلال الواقع السياسي العام في الدول العربية يلاحظ أن هناك بعض الدول العربية تنعم بالاستقرار السياسي مما يعتبر دعامة قوية لجذب وتشجيع الاستثمارات ودولا عربية أخرى ما زالت تعاني من عدم استقرار سياسي داخلي وخارجي مما يؤثر على مناخ الاستثمار عندهم ويؤدي إلى هروب رؤوس الأموال والكفاءات للخارج ومزيداً من التحديات.

إن القوى الخارجية لعبت وتلعب دوراً كبيراً في زعزعة الأمن الداخلي والخارجي في العديد من الدول العربية مما أثر ويؤثر على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الآن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وتبعاته على الدول العربية وخاصة المجاورة للعراق بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في فلسطين وسوريا واليمن وأثره أيضاً على الدول المجاورة.

2.4 الأوضاع الاقتصادية:

تتسم الدول العربية ببعض الخصائص المشتركة والتي ما زالت تعاني منها غالبية الدول العربية حتى الآن وهي كالاتي:

- ضعف الهياكل الاقتصادية واعتمادها على مصدر أو مصدرين للدخل أي عدم وجود تنوع في الهيكل الإنتاجي.

- تفاقم المديونية الخارجية.

- البطالة

- الفقر.

- الانكشاف الغذائي.

- الفجوة التقنية.

- التبعية الاقتصادية.

3.4 الأوضاع الإدارية:

ما زالت بعض الدول العربية تعاني من مشاكل إدارية عديدة ويمكن إيجازها بما يلي:

- البيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات.

- نقص الخبرات والكوادر الفنية المتخصصة.

- قلة القيادات الإدارية ذات المهارة اللازمة في إدارة المشاريع الاستثمارية.

- عدم وجود أنظمة معلومات متطورة.

- عدم وجود دقة في البيانات والمعلومات.

- عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
- عدم التركيز على التدريب لصقل وزيادة قدرات الموظف في مواقع العمل.
- انعدام التطوير والتحديث في الأجهزة الإدارية.
- التعيين لا يتم حسب الكفاءة والمقدرة وإنما حسب الطائفية والحزبية والعشائرية والعقائدية (الواسطة).
- عدم توفر فرص استثمارية جاهزة وخرائط استثمارية معدة على أسس علمية.
- نقص معظم المشاريع لدراسات الجدوى الاقتصادية.
- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار في معظم الدول العربية.

4.4 الأوضاع القانونية:

- وتتمثل الأوضاع السائدة في غالبية الدول العربية بالآتي:
- عدم استقرار القوانين لتشجيع الاستثمار بشكل عام مما يؤدي إلى زعزعة الثقة لدى المستثمر.
- تضارب بعض البنود في قوانين بعض الدول العربية.
- لا تتناسب بعض القوانين في بعض الدول العربية مع التطورات والأوضاع والمتغيرات والمستجدات في العالم.
- عدم وضوح القوانين والاعتماد في بعض الدول العربية على الاجتهادات في التفسير.

5.4 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (2006-2016)

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية تغيرات كبيرة سنتطرق لها من خلال الجدول الموالي الذي حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية (بالمليون دولار) خلال الفترة (2006-2016).

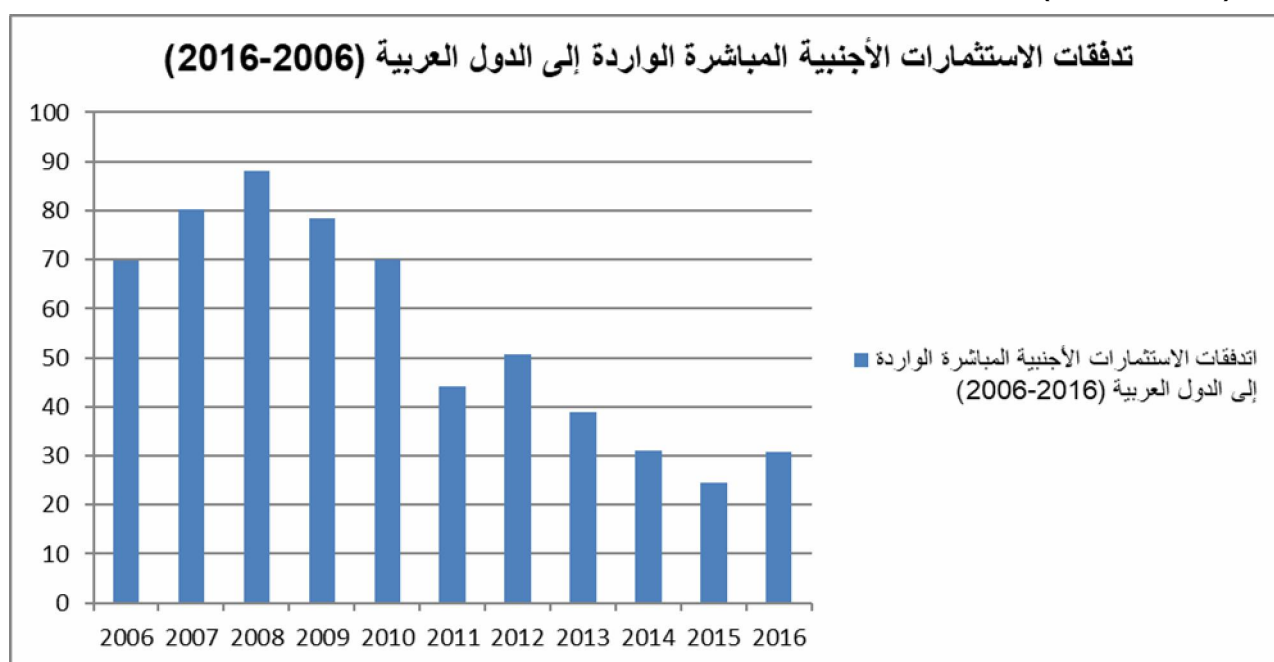
الجدول رقم (1): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية (بالمليون دولار) خلال الفترة (2006-2016)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأردن	3.54	2.62	2.83	2.41	1.69	1.49	1.55	1.95	2.18	1.60	1.54
الإمارات	12.81	14.19	5.06	1.13	8.80	7.15	8.83	9.49	10.82	8.80	8.99
البحرين	2.91	0.91	2.64	0.26	0.16	0.10	1.55	3.73	1.52	-0.80	0.28
تونس	3.31	1.62	2.76	1.69	1.51	1.15	1.60	1.12	1.06	1.00	0.96
الجزائر	1.89	1.74	2.63	2.75	2.30	2.58	1.50	1.68	1.51	-0.58	1.55
جيبوتي	0.11	0.20	0.23	0.07	0.04	0.08	0.11	0.29	0.15	0.12	0.16
السعودية	18.29	24.32	39.46	36.46	29.23	16.31	12.18	8.86	8.01	8.14	7.45
السودان	1.84	1.50	1.65	1.73	2.06	1.73	2.31	1.69	1.25	1.73	1.06
سورية	0.66	1.24	1.47	2.57	1.47	0.80	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الصومال	0.10	1.14	0.09	0.11	0.11	0.10	0.11	0.26	0.28	0.31	0.34
العراق	0.38	0.97	1.86	1.60	1.40	1.88	3.40	-3.26	-10.34	-7.75	-5.91
سلطنة عمان	1.60	3.33	2.95	1.49	1.24	1.63	1.37	1.61	1.51	-2.69	0.14
فلسطين	0.02	0.03	0.05	0.30	0.21	0.35	0.06	0.18	0.16	0.10	0.27
قطر	3.50	4.70	3.78	8.12	4.67	0.94	0.40	-0.48	1.04	1.07	0.77

0.27	0.29	0.95	1.43	2.87	3.26	1.30	1.11	-0.01	0.11	0.12	الكويت
2.56	2.35	2.91	2.66	3.11	3.14	3.71	4.38	4.00	3.38	3.13	لبنان
0.49	.073	0.05	0.70	1.43	0.00	1.91	3.31	3.18	3.85	2.06	ليبيا
8.11	6.93	4.61	4.24	6.03	-0.48	6.39	6.71	9.49	11.58	10.04	مصر
2.32	3.25	3.56	3.30	2.73	2.57	1.57	1.95	2.49	2.80	2.45	المغرب
-0.56	-0.02	-0.23	-0.13	-0.53	-0.52	0.19	0.13	1.55	0.92	1.12	اليمن
30.8	24.5	31.01	38.97	50.59	44.25	69.95	78.29	88.16	80.15	69.89	إجمالي الدول العربية
0	8										

المصدر: قاعدة البيانات - الاونكتاد تقرير الاستثمار العالمي (2017).

ويلخص الشكل الموالي تطور إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية مجتمعة خلال الفترة (2006-2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات - الاونكتاد تقرير الاستثمار العالمي (2017)

حيث شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية (20 دولة) ارتفاعاً بمعدل 14.68% إلى 80.15 مليار دولار سنة 2007 مقارنة مع 69.89 مليون دولار سنة 2006 وهو ما يتفق مع بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2017 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» في سنة 2017، والذي أشار إلى تزايد التدفقات الواردة إلى الدول العربية.

ومثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية (20 دولة) نسبة قليلة من الإجمالي العالمي إلى الدول النامية، وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذباً خلال الفترة الماضية حيث تراجع بشكل طفيف من 69.89% عام 2006 إلى 80.15% عام 2007 ثم عاودت الارتفاع إلى 88.16% عام 2008 قبل أن تنخفض إلى 78.26% عام 2009 ثم تواصل في الانخفاض المتوالي لتصل إلى 24.58% سنة 2015 ثم تشهد ارتفاعاً طفيفاً سنة 2016 لتبلغ 30.80%.

وتشير بيانات التقرير إلى ارتفاع التدفقات الواردة إلى 5 دول عربية فقط (لبنان، ليبيا، سلطنة عمان، الصومال)، فيما تراجعت في 16 دولة (السعودية، مصر، قطر، الإمارات، الجزائر، الأردن، السودان، تونس، العراق، سورية، المغرب، البحرين، فلسطين، الكويت، جيبوتي واليمن). وأوضح التقرير أن السعودية حلت في المرتبة الأولى عربياً كأكبر دولة مضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 18.29 مليون دولار وبمحصة لتحقيق أكبر نسبة لها سنة 2008 لتبلغ 39.46 مليون دولار حيث اتجهت الاستثمارات الأجنبية إلى عدد من المشاريع النفطية الضخمة مثل ينبع و«داو كيميكالز» ورأس تنورة المتكامل، واحتلت الإمارات المرتبة الثانية حيث بلغت سنة 2006 نحو 12.81 مليون دولار ظلت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر عند نفس المستوى المنخفض الذي كان قائماً في عام 2008 حيث بلغت 5.06 مليون دولار، عندما هبطت بحدة مليارات بسبب الأزمة الاقتصادية تلتها مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 10.04 مليون دولار سنة 2006 ثم قطر في المرتبة الرابعة بقيمة 3.13 مليون دولار رغم تراجع التدفقات في عام 2009 ليصل إلى 8.12 مليون دولار مع إتمام آخر محطة من محطات الغاز الطبيعي المسال (قطر غاز) والتي كانت قد دعمت الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2009م، ثم لبنان في المرتبة الخامسة بقيمة 3.13 مليون دولار سنة 2006 لتعاود الانخفاض سنة 2012 لتبلغ 3.11 مليون دولار، أما التدفقات الواردة إلى الجزائر فقد بلغت سنة 2006 نحو 1.89 مليون دولار لتتخفّف إلى -0.58 مليون دولار بفعل انخفاض أسعار البترول وبسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على الاستيراد من الخارج، ولكن هذه الطفرة يبدو أنها قصيرة الأجل بالنظر إلى الوضع السياسي الراهن في البلد بشكل خاص ودول شمال أفريقيا بشكل عام التي من المرجح أن تشهد تراجعاً في التدفقات الواردة حيث لم تحدث عمليات كبيرة تتعلق باندماج واجتياز الشركات عبر الحدود على مدى الأشهر الخمسة الأولى من 2011م.

فالتراجع اقتصر على الدول العربية في غرب آسيا للعام السادس على التوالي، بسبب استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في الدول المتأثرة مباشرة، مثل سوريا والعراق واليمن، إلى جانب تأثر الدول المجاورة والمنطقة بشكل عام، ويشمل ذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي شهدت منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية تراجعاً نسبياً في الاستثمار الخاص، بالتزامن مع زيادات ملحوظة في الاستثمارات العامة، أما في الدول العربية الواقعة شمال إفريقيا، فشهدت تراجعاً في التدفقات الخاصة، وبالأخص في ليبيا التي لا تزال تعاني من الاضطرابات الداخلية¹⁴.

6.4 الآفاق المستقبلية لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية

ذكرنا سابقاً إن عملية التحسين لمناخ الاستثمار في الوطن العربي تحتاج إلى إرادة سياسية صادقة لتهيئة الأجواء الملائمة لجذب وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ويجب أن تتوافر مجموعة عناصر لجذب الاستثمار في الوطن العربي وقد تم ذكر البعض منها سابقاً في هذه الدراسة ويمكن إيجاز أهمها بالآتي¹⁵:

- إن تتمتع جميع الدول العربية بالاستقرار السياسي (الداخلي والخارجي) وتنقية الأجواء السياسية العربية وإقامة علاقات اقتصادية متبادلة متينة وصادقة.

- وضوح القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار في الدول العربية وثباتها مما يساعد على بناء ثقة المستثمر العربي في مناخ الاستثمار.

- أن يكون هناك جهة واحدة للتعامل مع إقامة المشروعات الاستثمارية بأنواعها المختلفة والابتعاد عن الروتين والإجراءات الطويلة (البيروقراطية).

- الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية، من خلال التعاون والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الدول العربية.

- إقامة مناطق تجارية حرة تتدفق خلالها التجارة بلا رسوم جمركية أو قيود وتكون هذه المناطق متعددة الأغراض في مجالات التخزين والتجميع والتعبئة والتغليف والتصنيع الموجه للتصدير.
- توفير قاعدة بيانات كاملة عن فرص الاستثمار في الدول العربية وإنشاء شبكة أو مركز معلومات عن فرص الاستثمار في الدول العربية.
- إقامة واستثمار المعارض الدولية لعرض البرامج المفصلة والكتيبات عن فرص الاستثمار في الدول العربية.
- ربط حجم الإعفاء الضريبي بحجم التصدير محليا فكلما زادت نسبة التصدير من حجم الإنتاج زاد الإعفاء الضريبي مما يشجع ذلك على زيادة الإنتاج مستقبلا ومنح مشاريع أخرى يؤدي إلى امتصاص أيدي عاملة عاطلة عن العمل في الدولة.
- تخفيض الفوائد على القروض والتسهيلات الائتمانية في الدول العربية لإعطاء فرصة أكبر للأفراد والمؤسسات لزيادة حجم الاستثمار في شتى المجالات.
- توعية المواطن العربي بالإقبال على السلع الوطنية في دولته وأيضا السلع العربية الأخرى الموجودة عنده من أجل دعم العمل العربي المشترك.
- التخلص من الروتين والتعقيدات الإدارية في حالي الاستيراد والتصدير وتوحيد الإجراءات الجمركية وتقليص البيروقراطية واستكمال القوانين المتعلقة بالاستثمار كحزمة واحدة.
- تكثيف تطبيق أنظمة الجودة والمواصفات الدولية ايزو 9000 وتوابعها على السلع المنتجة محليا في الدول العربية من أجل المقادرة التنافسية مع السلع الأجنبية داخل الدول العربية وخارجها.
- تطوير الأسواق المالية العربية والبورصات العربية بشكل خاص عن طريق تحويل الاستثمارات إلى سندات وعقود قابلة للتداول المستمر في البورصات المحلية والدولية وذلك لاستقطاب الرأسمال العربي ومنافسة الأسواق المالية الأجنبية المتطورة بما تقدمه من خدمات وأمان وحريات وقابلية للتداول وسهولة ومردود للمستثمرين.
- تهيئة الظروف المناسبة لتنشيط دور القطاع الخاص جنبا إلى جنب مع دور القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين أداء القطاعين العام والخاص.
- تطوير أداء الأجهزة المشرفة على الاستثمار في الدول العربية من حيث الإمكانيات البشرية وتدريبهم ورفع الكفاءة الإنتاجية باستمرار وإعطاء الحوافز والامتيازات للقائمين على أجهزة الاستثمار وتقليل الروتين والإجراءات للحصول على ترخيص للاستثمار المحلي والأجنبي بوقت قصير.
- تشجيع العمل العربي المشترك باستمرار وذلك من خلال تخفيف القيود انتقال الأيدي العاملة في ما بين الدول العربية وإقامة المشاريع المشتركة العربية -عربية بأمانة وصدق لتعود بالنفع على شعوب الدول العربية.

5. الخلاصة:

في عصرنا الحالي نجد أن موضوع الاستثمار أصبح يأخذ حصة الأسد في الدراسات الاقتصادية نظراً لما لهذا الموضوع من انعكاسات على جميع الميادين، ومن خلال زيادة التبادلات التجارية والاقتصادية وتطورها اتسعت مجالات الاستثمار حيث أصبحت لها عدة تبويبات، إذن نجد كل من التبويب الجغرافي النوعي، حسب الهدف من الاستثمار، حسب طبيعة الاستثمار وتبويب حسب مدة الاستثمار.

وباتساع هذه المجالات نجد أن أدوات الاستثمار أيضا تشعبت وأصبح من الضروري لأي مستثمر رشيد دراسة وفحص كل أداة على حدا لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث نجد في هذا النطاق الاستثمار في الأوراق المالية، العقارات، السلع، المشروعات

الاقتصادية، العملات والمعادن الثمينة، بالإضافة إلى إمكانية الاستثمار في. وتجب الإشارة إلى أن أي مستثمر يؤسس تفضيله لأي مجال ومن ثم الأداة على عنصرين مهمين في شكل ثنائية "عائد، مخاطرة" أي زيادة العائد وتعظيمه مع تدنية المخاطرة المصاحبة.

1.5 النتائج:

- توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي تفضي إلى أن مناخ الاستثمار يتطلب توفير مجموعة من المحددات في ظل العولمة الاقتصادية القائمة على المنافسة الدولية لجذب الاستثمارات الأجنبية ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث مايلي:
- توفر الموارد الطبيعية مع استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في ظل الانفتاح الاقتصادي والقدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية والخدمية المحلية.
- وجود بنية تشريعية وقضائية تتميز بالبساطة والوضوح وعدم التناقض في القوانين المتزامن مع قضاء عادل يمارس نشاطه بشفافية وسرعة في الفصل بين المتنازعين.
- توفير بنية أساسية ومعلوماتية متطورة.
- تسهيل إجراءات تأسيس وتسجيل المشاريع الاستثمارية واختصار الخطوات البيروقراطية لكل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي.
- تطوير مستوى التعليم والمهارات الفنية وتقنيات المعلومات للبعد العاملة في مختلف المجالات سواء كانت مهارات (إدارية - فنية - تقنية - تسويقية).
- ارتفاع معدلات النمو للنتائج المحلي الإجمالي، وارتفاع متوسط دخل الفرد في ظل عدالة توزيع الدخل.
- تنامي الطلب واتساع السوق المحلية مقترناً بالقوة الشرائية للمواطن.
- تقليص بؤر الفساد وتوفير قواعد المسائلة في ظل الشفافية الواضحة.
- الاعتماد على نظام الحوكمة في النظام المصرفي والمؤسسات المالية والائتمانية وأسواق الأوراق المالية.
- أثبتت نتائج الدراسة من الناحية الكمية أن هناك علاقة ارتباط قوية وطردية بين توفر محددات مناخ الاستثمار التي سبقت الإشارة إليها وغيرها، وكمية تدفق رؤوس الأموال للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أي بلد.
- تبين من النتائج أن هناك علاقات سببية مباشرة بين توفر محددات مناخ الاستثمار والقدرة التنافسية لأي بلد لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي أن البلدان التي تتميز بتوفر محددات مناخ الاستثمار تحصل على المراكز الأولى في التنافسية والعكس من ذلك البلدان التي تتسم بضعف محددات مناخ الاستثمار.
- نستنتج من الجدول رقم (1) أن سوريا حصلت على أقل ترتيب بين دول العربية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ابتداء من 2012 إلى 2016 من بين الدول العربية كمحصلة ونتيجة منطقية للتطورات السياسية والاقتصادية التي تعرفها.

2.5 التوصيات:

- ضرورة إجراء التعديلات المطلوبة على قانون الاستثمار وإزالة العوائق التي يمثلها القانون الحالي، ومن أهمها منح الحوافز والامتيازات والتسهيلات، والعمل وفق مفهوم النافذة الواحدة.
- إنشاء محاكم متخصصة تتولى المنازعات المتعلقة بقضايا الاستثمار.
- على الحكومات في الدول العربية أن تعمل على تحسين البنية التحتية باعتبارها من أهم مقومات نجاح الاستثمار.
- القيام بإنشاء وتطوير المناطق الصناعية باعتبارها من أهم الأساليب لجذب الاستثمارات المحلية.
- إشراك القطاع الخاص في إنشاء بعض البنية الأساسية، وهذا الأسلوب قد يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية.

- يعيش العالم عصر المعلومة فإنه من الأهمية توفير قاعدة بيانات عن الاقتصاد العربي التي يحتاجها المستثمر بغض النظر عن جنسيته بحيث تكون المعلومات موثقة ومتجددة بشكل دوري.

- الاهتمام والعمل الدءوب حول تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي كونهما من أهم المحددات لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وإصلاح السياسات المالية والنقدية وغيرها من السياسات في إطار الالتزام بالمفاهيم الاقتصادية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي وإيجاد استقرار في الأسعار وفي سعر صرف العملة اليمنية.

- ضرورة إعادة بنوك التنمية (البنك الصناعي، البنك الزراعي، بنك الإسكان) لتمارس نشاطها بتقديم القروض الميسرة للمستثمرين في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- الاهتمام بعلاج مشكلة التنمية الاقتصادية من منظور الإسلامي من قبل الدول الإسلامية كافة والتبشير بأنه العلاج الناجع لحل كافة مشاكل التنمية في دول العالم سواء كانت هذه الدول غنية أم فقيرة متقدمة أم متخلفة.

وأخيراً، فإن على الدول العربية وهي تشهد مرحلة من الاندماج المالي العالمي أن تولي عملية تطوير أسواق الأوراق المالية القائمة فيها اهتماماً متزايداً تمهيداً لاندماجها في سوق مشتركة واحدة تتمكن من مواجهة التكتلات المالية الإقليمية العالمية، وأن الدول العربية ستشهد تغيرات كبيرة في المستقبل لما ستؤول إليه الأوضاع في المستقبل في ضوء التغيرات المستقبلية السريعة خاصة وأن الدول العربية دفعت ثمنًا باهظًا نتيجة تغيرات القرن العشرين وتبدلاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضاعت منها فرص التطور والتنمية بسبب ما واجهته من تحديات خارجية، وعليه يجب مواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها العولمة بصفة عامة والعولمة المالية بصفة خاصة من خلال تعاون وتكامل اقتصادي ومالي فعال، وكيف أن تحديات العولمة تكون فرصة لبناء التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

ونختتم بأن الحكمة بالفعل ليس بالقول، على المؤسسات أن تسير في هذا النهج اختياراً لا كرهاً، فالاقتصاد اليوم اقتصاد معرفة وتكنولوجيا وسرعة؛ لا مكان فيه للعشوائية والجهل والبطء لفهم التكنولوجيا العالية.

6. المراجع والاحالات:

- ¹ طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر و التوزيع، عمان ، الاردن، 1997 ، ص 37.
- ² حسني علي خريوش، عبد المعطي رضا أرشيد ، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، عمان، الأردن، 1996 ، ص 13.
- ³ طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، مرجع يبق ذكره، ص22.
- ⁴ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، دار وائل للنشر، 1999، ص 228.
- ⁵ زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي ، مرجع سابق ، ص 230.
- ⁶ طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، مرجع سبق ذكره ، ص 37
- ⁷ Everett E.Hagen, The economic of development, 1988, P259.
- ⁸ محمد مدحت مصطفى وسهر عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية، 1999، ص39.
- ⁹ سيد محمود سيد محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة دمشق 1988، ص 64.
- ¹⁰ علي لطفي، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، المؤتمر السنوي الثاني عشر، جامعة عين شمس، دار الضيافة، ديسمبر 2007م، ص7.

¹¹ من الموقع: <http://www.annabaa.org/nbanews/22/128.htm>: اطلع عليه بتاريخ: 27-02-2006.

¹² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية، العدد 177، افريل 2002، ص ص 2-3.

¹³ حربي مُجد موسى عريقات، مناخ الاستثمار في الوطن العربي "الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية"، المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية

والمالية، "نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية"، ايام 4-5/7/2007، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، 2007، ص ص 8-10.

¹⁴ استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية (2015 - 2016) في ظل تزامم التحولات والمتغيرات، التقرير السنوي رقم 8، الاتحاد العام لغرف

التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، أبريل 2015، ص 32.

¹⁵ حربي مُجد موسى عريقات، مناخ الاستثمار في الوطن العربي "الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية"، المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية

والمالية، "نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية" مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.